

## التحرير والتنوير

والزعم : الاعتقاد الفاسد أو القريب من الخطأ كما تقدم عند قوله تعالى : ( ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ) في سورة النساء وهو مثلث الزاي والمشهور فيه بفتح الزاي ومثله الزعم بالراء مثلث الراء .

وقرأ الجمهور " بفتح الزاي " وقرأه الكسائي " بضم الزاي " ويتعلق قولهم : ( بزعمهم ) ب ( قالوا ) وجعل قوله : ( بزعمهم ) مواليا لبعض مقول القول ليكون متصلا بما جعلوه [ فيرتب التعجب من حكمهم بأن ما كان [ يصل إلى شركائهم أي ما اكتفوا بزعمهم الباطل حتى نكلوا عنه وأشركوا شركاءهم فيما جعلوه [ بزعمهم .

والباء الداخلة على ( زعمهم ) إما بمعنى ( من ) أي قالوا ذلك بألسنتهم وأعلنوا به قولا ناشئا عن الزعم أي الاعتقاد الباطل وإما للسببية أي قالوا ذلك بسبب أنهم زعموا . ومحل الزعم هو ما اقتضته القسمة بين [ وبين الآلهة وإلا فإن القول بأنه ملك [ قول حق لكنهم لما قالوه على معنى تعيين حق [ في ذلك النصيب دون نصيب آخر كان قولهم زعما باطلا .

والشركاء هنا جمع شريك أي شريك [ سبحانه في الإلهية ولما شاع ذلك عندهم صار كالعلم بالغلبة فلذلك استغنى عن الإضافة إلى ما فيه المعنى المشتق منه أعني الشركة ثم لأجل غلبته في هذا المعنى صار بمنزلة اللقب فلذلك أضافوه إلى ضميرهم فقالوا : لشركائنا إضافة معنوية لا لفظية أي للشركاء الذين يعرفون بنا . قال ابن عباس وأصحابه : كان المشركون يجعلون [ من حروثهم " يعني زرعهم وشجرهم " وأنعامهم نصيبا وللأوثان نصيبا فما كان للأصنام أنفقوه عليها وما كان [ أطعموه الضيفان والمساكن ولا يأكلون منه البتة . وكانوا يجعلون البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي للأصنام . وذكر ابن إسحاق : أن " خولان " كان لهم صنم اسمه " عم أنس " يقسمون له من أنعامهم وحروثهم قسما بينه وبين [ فما دخل في حق " عم أنس " من حق [ الذي سموه له تركوه للصنم وما دخل في حق [ من حق " عم أنس " ردوه عليه ومنهم بطن يقال لهم " الأديم " قال : وفيهم نزل قوله تعالى : ( وجعلوا [ مما ذرا ) الآية .

وقوله : ( فما كان لشركائهم فلا يصل إلى [ وما كان [ فهو يصل إلى شركائهم ) . قال ابن عباس وقتادة : كانوا إذا جمعوا الزرع فهبت الريح فحملت من الذي [ إلى الذي لشركائهم أقروه وقالوا : إن [ غني عنه وإذا حملت من الذي لشركائهم إلى الذي [ ردوه وإذا هلك ما لأصنامهم بقطأ أخذوا بدله مما [ ولا يفعلون ذلك فيما [ وإذا انفجر من سقي ما جعلوه [

فساح إلى ما للذي للأصنام تركوه وإذا انفجر من سقي ما للأصنام فدخل في زرع الذي □ سدوه .  
وكانوا إذا أصابتهم سنة استعانوا بما جعلوه □ فأنفقوه على أنفسهم وأقرباء ما جعلوه  
لشركائهم للشركاء وإذا هلك الذي جعلوه □ قالوا : ليس لآلهتنا بد من نفقة وأخذوا الذي  
جعلوه □ فأنفقوه عليها وإذا أجدب الذي □ وكثر الذي لآلهتهم قالوا : لو شاء □ أركى الذي  
له فلا يردون على ما جعلوه □ شيئاً مما لآلهتهم فقلوه : ( فلا يصل إلى □ ) مبالغة في صونه  
من أن يعطي لما □ لأنه إذا كان لا يصل فهو لا يترك إذا وصل بالأولى .

وعدي ( يصل ) إلى اسم الجلالة وإلى اسم شركائهم . والمراد لا يصل إلى النصيب المجعول  
□ أو إلى لشركائهم لأنهم لما جعلوا نصيباً □ ونصيباً لشركائهم فقد استشعروا ذلك النصيب  
محوراً لمن جعل إليه وفي حزره فكأنه وصل إلى ذاته .

وجملة : ( ساء ما يحكمون ) استئناف لإنشاء ذم شرائعهم . وساء هنا بمعنى بئس : و ( ما )  
هي فاعل ( ساء ) وهي موصولة وصلتها ( يحكمون ) وحذف العائد المنصوب وحذف المخصوص بالذم  
لدلالة : ( جعلوا ) عليه أي : ساء ما يحكمون جعلهم وسماه حكماً تهكماً لأنهم نصبوا أنفسهم  
لتعيين الحقوق ففصلوا بحكمهم حق □ من حق الأصنام ثم أباحوا أن تأخذ الأصنام حق □ ولا  
يأخذ □ حق الأصنام فكان حكماً باطلاً كقوله : ( أفحكم الجاهلية يبغون ) .

( وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاءهم ليردوهم وليلبسوا عليهم دينهم

ولو شاء □ ما فعلوه فذرهم وما يفترون [ 137 ] ) E A